

تقرير أمريكي: خفض القوات في العراق وأفغانستان يقلل الإنفاق بمقدار 3.6 مليار دولار



وقال الموقع في تقريره إن : “ الجيش الامريكي سسيحصل 173 مليار دولار ر بموجب طلب ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية لعام 2022 انخفاضا عن 176.6 مليار دولار التي تلقاها في السنة المالية الحالية”.

واضاف انه إذا“ ظل التضخم عند 4 في المائة ، فإن ذلك يعني انخفاضا حقيقيا بنحو 6 في المائة وهو انخفاض حقيقي أكثر حدة من الطلب الإجمالي لميزانية الدفاع ، والتي ستنخفض عند 715 مليار دولار بنحو 3 في المائة عن القيمة الحقيقية من العام الحالي”.

وتابع ان “ مسؤولي الجيش الامريكي وزعوا التخفيضات بحسب الاقسام المتعلقة بهم فبالنسبة للعمليات والصيانة ، يطلب الجيش 65.5 مليار دولار ، بتخفيض بنسبة 1.1% من 66.2 مليار دولار حصل عليها في عام 2021، كما طلب الجيش 66.2 مليار دولار للأفراد ، بزيادة قدرها 1.8% عن 65.0 مليار دولار مخصصة في عام 2021. وبالنسبة للمشتريات ، يريد الجيش 21.3 مليار دولار ، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 11.6% من 24.1 مليار دولار المخصصة في عام “2021.

واوضح التقرير ان "هذه الميزانية هي الأولى منذ عام 2011 التي لن تكون مقيدة بفانون مراقبة الميزانية لعام 2011، ولن يطلب مسؤولو البنتاغون ، الذين تحايّلوا منذ فترة طويلة على الحدود القصوى للميزانية عن طريق نقل مليارات الدولارات من خلال صندوق عمليات الطوارئ الخارجية "الطارئة" ، أموالاً لـ الحروب والطوارئ في الميزانية الرئيسية أو الأساسية".

من جانب قال مسؤول عسكري امريكي رفيع إن " حربي افغانستان والعراق القت بثقلها على خزائن الجيش وإن الانسحاب سيفلّ بشكل كبير من العبء المالي على الخدمة"، فيما قال وزير الدفاع الامريكي لويد أوستن إن " عمليات الانسحاب تخلق فرصاً للجيش".

واشار التقرير الى أنه " سيكون للجيش في عام 2022 قوة نهائية إجمالية تزيد قليلاً عن مليون جندي ، بما في ذلك 485 الفا في الخدمة الفعلية ، و 336 الفا من الحرس الوطني ، و 189 الف و 500 عسكري في احتياطي الجيش، و على الرغم من الرغبات السابقة في زيادة القوة النشطة إلى 550 الفا ، صرح قائد الجيش ماكوفيل ووزير الجيش السابق بالإنبابة جون وايتلي أن الخدمة لن تتجاوز مستويات قوتهم الحالية بسبب الميزانية المحدودة".